الثورة الجمعة 6 ذو الحجة 1431هـ الموافق 12 نوفمبر 2010م العدد (16802)

في ندوة فكرية بسفارة بلادنا في القاهرة:

التعليم العالي في اليمن والخليج وآفاق التنمية المستدامة محور أساسي لأوراق العمل

برعاية الدكتور عبد الولي الشميري، سفير بلادنا لدى مصر الشقيقة، نظمت رواق الثقافة والإبداع ندوة فكرية وثقافية مؤخراً بعنوان: «التعليم العالي في اليمن والخليج وآفاق التنمية المستدامة» استضاف فيها رواق الثقافة والإبداع؛ المستشار الثقافي القطري بالقاهرة الدكتور. سلطان الخالدي، والمستشار الثقافي اليمني بالقاهرة الدكتور. قائد الشرجبي، والدكتور / وليد البرماني الباحث والأكاديمي العماني،ضمتهم قاعة سبأ بدار السفارة اليمنية بالقاهرة، وقد شاركوا بثلاث أوراق عمل يمكن في هذه المساحة أن نستعرض محتواها بغية نشر ما توصلت إليه من أفكار وما حددته من توصيات.

القاهرة/الثورة/محمد المحفلي

الخالدي: سياسة التعليم في قطر تلتزم باحترام التراث والمحافظة على سمات التنوير
الشرجبي: التعليم العالي يحتاج لنظام يتصف بالديناميكية والجودة والكفاءة العالية

اليمن واستراتيجية التعليم العالي

قدم الأستاذ الدكتور قايد الشرجبي – المستشار الثقافي في اليمن بالقاهرة– ورقة عمل في هذه الندوة قدم قراءة لبعض ما جاء في استراتيجية التعليم العالي الصادرة عن وزارة التعليم العالي في اليمن إليكم ملخص لها:

يحتاج اليمن– كغيره من الدول وخاصة الدول النامية– إلى نظام للتعليم العالي يتصف بالديناميكية والجودة والكفاءة العالية. فاليمن معروف بمحدودية موارده الطبيعية مقارنة بالبلدان العربية المجاورة له، ولذلك فإن على اليمن أن يعمل على تطوير موارده البشرية لزيادة مخزونه من المعارف، والمهارات، والخبرات، والقدرات التقنية، ليتمكن من تحقيق أهدافه، والتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة يمكنه من زيادة قدراته التنافسية للالتحاق الفعال باقتصاديات القرن الواحد والعشرين. وسيكون لمؤسسات التعليم العالي عموماً والجامعات اليمنية خصوصاً دور محوري في هذا الشأن، خاصة وأن البيانات تشير إلى أن مخرجات التعليم الثانوي سوف تصل إلى ما يزيد على أربعة أضعاف ما هي عليه الآن في العقدين القادمين، وهذا يعني أن على مؤسسات التعليم العالي والجامعات اليمنية أن توسع من طاقتها الاستيعابية، لمواكبة هذا العدد المتزايد للطلاب، وأن تعمل في الوقت نفسه على تحسين وتطوير برامجها، وتجويد مخرجاتها.

ولتحقيق طموحات الحكومة والمجتمع اليمني فلا بد أن يكون لنظام التعليم العالي دوره الفاعل في الدفع بمسيرة التنمية في البلد اقتصادياً، وثقافياً، وأخلاقياً واجتماعياً. وهذا يقتضي أن يقدم هذا النظام أنماطا من التعليم تسمح لمخرجاته من الطلاب بالدخول إلى سوق العمل كقوة بشرية كفاءة ذات مؤهلات عالية، إلى جانب قدرته على تنمية قدرات هؤلاء الطلاب ومواهبهم باعتبارهم أفرادا ومواطنين فاعلين، وأن يهتم بإجراء الدراسات والأبحاث العلمية التي تفيد في تنمية الصناعة وتنمية المجتمع عموما، وأن يعمل هذا النظام على توسيع نطاق الاستفادة من موارده وإمكاناته وتسخيرها لخدمة المجتمع؛ ولكي يتحقق ذلك فإن نظام التعليم العالي الحالي في اليمن في أمس الحاجة إلى التحديث، والتطوير، والتحسين المستمر، لاسيما وأنه يعاني من نقاط ضعف عديدة.

ميزانية أفضل لتعليم متدن

وأضاف الدكتور الشرجبي: ومما يلفت الانتباه أن مخرجات التعليم العالي لا تتناسب ومدخلاته؛ فعلى الرغم من أن الميزانية المخصصة للتعليم العالي في اليمن لا تقل عن ما هو موجود في بعض البلاد العربية المماثلة، بل هي أفضل عند مقارنتها بكثير من البلدان التي تتشابه مع الجمهورية اليمنية في الظروف الاقتصادية، ولا سيما عند قياسها إلى إجمالي الناتج المحلي، إلا أن مستوى التعليم العالي يعد متدنيا، بدليل وجود البطالة العالية للخريجين، وهذا يعد هدراً لموارد البلد وحرماناً له من الإفادة من القوة البشرية المؤهلة المتوفرة لديه.

ومما يؤثر سلبا على المستوى العلمي والتربوي في التعليم العالي وجودة مخرجاته، اختلال التوازن في نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلاب التي تبلغ إلى جانب نقص المباني والتجهيزات وعدم ملاءمتها لمتطلبات العملية التعليمية في القرن الواحد والعشرين، رغم ارتفاع حجم الميزانية الاستثمارية في التعليم العالي، ولذلك فالحاجة غير ماسة إلى زيادة الميزانية التشغيلية والاستثمارية، كما لا ينبغي أن يستمر الاعتماد على ما توفره الحكومة من هذه الموارد بل يجب العمل على إيجاد مصادر ذاتية للتمويل في الجامعات، وتوجيهها بشكل أساسي لتجديد المعامل والمكتبات والتجهيزات. وهذا يتطلب إحداث تغييرات جوهرية في إدارة هذه الموارد، وإحداث نقلة نوعية في أساليب وطرائق التعليم والتعلم، والتقويم، وتأسيس ثقافة الجودة في الجامعات اليمنية.

إن من أهم العوامل التي أدت إلى ضعف قدرة الجامعات على استخدام مواردها استخداماً جيداً، وما نجم عن ذلك من ترد في مستوى المخرجات التعليمية هو ضعف القدرة المؤسسية للجامعات، ونمط الإدارة المركزي الذي انتهجته وزارة المالية في تحديد المخصصات المالية وكيفية إنفاقها، إلى جانب توزع مسئوليات التعليم العالي بين أكثر من جهة، وضعف التنسيق فيما بينها، مما أعاق بلورة خطة شاملة للتعليم العالي وتطويره ليصبح نظاماً متكاملاً وموحداً للتعليم العالي.

ولذلك فمن الأهمية بمكان وجود هدف استراتيجي لتطوير نظام لإدارة التعليم العالي بحيث يتسم بالتكامل، وبما يعزز التنسيق بين الوزارات المعنية بمؤسسات التعليم العالي والجامعات، لضمان اتخاذ القرارات الملائمة، بحيث يؤدي ذلك إلى تطوير القدرة المؤسسية لكل منها بشكل مستقل وإلى تطوير نظام فعال للتعليم العالي على المستوى الوطني بشكل عام. وربما يكون من المفيد وجود جهة واحدة مسئولة عن التعليم العالي بمختلف أشكاله وأنواعه.

إن على الجامعات أن تسعى لتوفير وإعداد الكوادر البشرية التي تمتلك الخبرات والمهارات الإدارية لرفع مستوى الأداء الإداري في مختلف الجوانب، وزيادة الفاعلية في الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية، وفي هذا الإطار يمكن البدء – وعلى نطاق محدود على سبيل التجريب – بأن تكلف جامعتان بإعداد مشروع شامل تجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى تتعلق بالعرض والطلب تؤثر على حجم بطالة الخريجين، وأن مجرد تحسين التنوع والمحتويات لبرامج التعليم العالي قد لا يكون كافياً لحل مشكلة بطالة الخريجين. فالنمو السكاني المتلاحق من ناحية، وغياب سياسات فعالة لخلق فرص عمل من ناحية أخرى يفاقمان من حجم المشكلة.

للإصلاح الأكاديمي، والإداري، والمالي، ويناط بهما التنفيذ خلال فترة زمنية محددة، وفي حال نجاح هذا النموذج يمكن العمل على تعميمه على بقية الجامعات، شريطة أن يركز هذا النموذج على جوانب التدريب والتأهيل المطلوبة، بما يكسبها القدرة اللازمة لممارسة الاستقلال المالي والإداري بصورة مثلى، تحقق الأهداف المرجوة للجامعات.

ولتحقيق ذلك فإن من الضروري أن يقتصر دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الإشراف والمتابعة، لتحقيق خطط التطوير الاستراتيجي البعيد المدى، وتحقيق التكامل الفعال بين مختلف عناصر نظام التعليم العالي، وتنظيم مؤسساته، على أن تتحمل الجامعات مسؤولياتها في تسيير شؤونها الخاصة ضمن الإطار الاستراتيجي العام المتفق عليه. وهذا يتطلب إعادة النظر في أسلوب رصد ميزانيات الجامعات وتحديد بنودها، لتصبح أكثر مرونة، بحيث تكون الجامعات قادرة على تنمية مواردها المالية، والاحتفاظ بها، والتصرف فيها بما يتوام مع خططها واحتياجاتها.

ولكي تحصل الجامعات على قدر أوسع من الاستقلال المالي والإداري، يجب أن يكون هناك قدر مماثل من الشفافية، والمحاسبة، والمساءلة التي تطال الجامعات برمتها مؤسسات وأفراداً، وخصوصا فيما يتعلق باستخدام الموارد، وتطوير المناهج وتحديث محتوياتها، وضمان التميز في نوعية المخرجات، وإن لم يتحقق ذلك فإن المخرجات سترفد طابور البطالة الطويل ليس إلا، و لن يستفيد اقتصاد البلد من الاستثمارات التي أنفقها على التعليم العالي ولذلك فإنه يتوجب على الكادر التعليمي في الجامعات إجراء مراجعات دورية للمناهج والمقررات التي يُدرِّسونها، كما يجب أن تعمل الجامعات على التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس، وأن تكون هناك ضوابط تنظم التزامات أعضاء هيئة التدريس ومسئولياتهم تجاه الجامعة، والتزاماتهم الخارجية. وبشكل عام، ينبغي أن يتوفر نظام صارم لضبط الجودة في التعليم العالي الجامعي وغير الجامعي.كما ينبغي، في الوقت نفسه، إعادة النظر في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام؛ والمؤسسات التابعة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني، ككليات المجتمع، والمعاهد التقنية المتوفرة حاليا والتي لا تستوعب إلا عددا ضئيلا من الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي ، علما أن هذه المؤسسات قليلة الكلفة مقارنة بالجامعات، كما أنها تقدم برامج تعليمية ذات صلة وثيقة بسوق العمل. ولذلك فالأمر يستدعي توجيه الاهتمام في المستقبل – وبشكل كبير – للتوسع في هذا النوع من المؤسسات. إلى جانب ذلك، ينبغي إعادة النظر في التخصصات التي تقدمها كليات التربية الفرعية، بحيث يكون لكل كلية توجهها الخاص.

أما بالنسبة للجامعات الأهلية، فينبغي تشجيعها على أن تتوسع في التخصصات الملائمة لاحتياجات البلد، مع ضرورة أن تخضع برامجها للتقويم وفق معايير الجودة العالمية، وأن تكيف أوضاعها بما يتوافق وشروط الاعتراف والاعتماد الأكاديمي، حتى يمكن للتعليم العالي الأهلي أن يسهم إسهاماً حقيقياً في خدمة الوطن، وتطوير قطاع التعليم العالي بوجه خاص. وعموماً فإن من الضروري أن تخضع جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية للاعتماد الأكاديمي وضمانات الجودة، وأن تعمل هذه المؤسسات على تأسيس ثقافة الجودة وتبنيها في كل جوانب العمل المؤسسي إذا ما أريد لها أن تحقق الأهداف المرجوة منها.

استراتيجية وطنية

وقال: إن من الضروري الإشارة إلى أن التعليم العالي في الجمهورية اليمنية لم يبلور بعد تقاليد راسخة في مجال البحث العلمي وفي مجال خدمة المجتمع؛ ولعل السبب الرئيسي لذلك هو ضآلة المخصصات المالية، وقلة الحوافز المتاحة لهذه الأنشطة في الجامعات. ونظراً لما للبحث العلمي من أهمية بالغة في إنتاج المعرفة وتطويرها، وتنمية التقنية واستخدامها في خدمة البلاد في شتى المجالات، فإنه من الضروري تأسيس هيئة وطنية للبحث العلمي، على أن تهيأ لها الإمكانات المادية اللازمة لتشجيع البحث، وترسيخ تقاليده، وتنسيق الجهود بين مؤسسات البحث العلمي داخل الجامعات وخارجها، وتوسيع دور القطاع الخاص في تنشيط البحث العلمي وتمويله.

هذا.. وتبدأ هذه الاستراتيجية بمناقشة القضايا المتعلقة بالوضع الراهن، ثم تمضي في وضع رؤية ورسالة مستقبلية للتعليم العالي في اليمن، وصولا إلى تحديد الخطة التنفيذية التي سوف تمكن من تنفيذ هذه الأهداف. على أن من أهم الأولويات التي وضعتها هذه الاستراتيجية هو إصلاح النظام الإداري، وضمان استقلالية الجامعات، والتي بدونها لا يمكن لأي إصلاحات أن تتحقق، أو أن تكون فعّالة. وفيما يتعلق بالتبعات المالية، فإن تنفيذ بعض التوصيات الواردة في هذه الدراسة لن يكلف الدولة أية مبالغ مالية إضافية، بينما قد تحتاج بعض التوصيات الأخرى إلى اعتمادات إضافية كبيرة، مثل تجهيز المعامل، والمكتبات، ورفع نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلاب، وإنشاء شبكة معلومات التعليم العالي. أما الإعانات المقدمة من المانحين، فإنها في الغالب ستتوجه إلى جوانب استثمارية رأسمالية محددة، على أن تتحمل خزينة الدولة تغطية التمويل للجوانب الأخرى وفي هذه الدراسة استعراض للوضع الراهن، والاحتياجات المطلوبة التي من شأنها إقناع المانحين بتقديم الدعم للمشاريع المقترحة.

إن هذه الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي ترسي التوجهات التي يمكن للتعليم العالي أن يسير عليها، فهي تشخص الواقع وتحدد المشكلات، وتضع الرؤى، والأهداف، وتحدد الخطوات التنفيذية، ولهذا فهناك ضرورة إلى أن تترجم عملياً من خلال وضع برامج ومشروعات عملية، تحدد فيها الأنشطة والجداول .

تجربة قطر

الدكتور /سلطان الخالدي – المستشار الثقافي القطري– قدم من جانبه ورقة عمل للندوة تحدث فيها عن تجربة قطر حيث قال أن سياسة التعليم تلتزم باحترام التراث والمحافظة على السمات التنوير. و تهدف الى تعزيز تطوير المناهج الدراسية والنظم التعليمية بما يتماشى مع منجزات العصر ، وأحدث التطورات التكنولوجية والخبرات التعليمية الحديثة.

وقال الخالدي إن التعليم الجامعي بدأ في ١٩٧٣م مع تأسيس كليتي التربية في جامعة قطر. حيث كانت تتألف من حرمين جامعيين منفصلين ، واحد للبنين والآخر للبنات.اليوم في جامعة قطر لديها ٧ كليات : التربية ، العلوم الإنسانية والدراسات الاجتماعية ، العلوم ، الشريعة والدراسات الإسلامية ، والهندسة ، الإدارة والاقتصاد ، والتكنولوجيا.

انطلقت جامعة قطر عام ١٩٧٣م بكلية التربية التي لم يتجاوز عدد طلابها ١٥٠ طالباً وطالبة. كان تأسيس جامعة قطر من أبرز مظاهر التنمية والبناء بعد الاستقلال عام ١٩٧١م حيث بدأت مسيرة التعليم الجامعي في قطر تلبية لمتطلبات التنمية.

ونجحت جامعة قطر منذ نشأتها في تأدية رسالتها بوصفها منارة الإشعاع العلمي الأولى في البلاد وتطورت الجامعة وخرّجت خلال السنوات الماضية وحتى عام ٢٠٠٨م ما يزيد عن ٣٠٩٠٠ خريج وخريجة وبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية فيها ما يقارب ٧٠٠ عضو. و بلغ عدد كلياتها سبع كليات وهي: كلية الآداب والعلوم، وكلية الهندسة، وكلية الإدارة والاقتصاد، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وكلية القانون، وكلية التربية، وكلية الصيدلة.

وتحرص الجامعة على بناء علاقات متينة مع كافة هيئات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص إضافة إلى شراكتها وعضويتها الفاعلة في عدد من الهيئات والمنظمات العربية والعالمية كاتحاد الجامعات العربية، ورابطة الجامعات الإسلامية، والاتحاد الدولي للجامعات ومكتب التربية العربي لدول الخليج وغيرها من الهيئات المتخصصة.

تحديات وتجديد للخدمات

وأضاف الدكتور الخالدي إن هيئة التعليم العالي تواجه تحديا يتمثل في التغير الدائم لعالم اليوم الذي يهدف لتلبية احتياجات ومتطلبات مجتمع القرن الواحد والعشرين باعتباره مجتمعاً مبنياً على المعرفة والمعلومات والتعليم والتعلم. و يعتبر التعليم العالي المحرك الأساسي لخلق التغيير و التطوير إذ أن هناك طلبا غير مسبوق للاستفادة من التنوع الكبير في التعليم العالي بجانب الوعي المتزايد لأهميته الحيوية في التطوير الثقافي والاجتماعي. وتدعم هيئة التعليم العالي بناء العقل الإنساني كرأسمال بشري من خلال تجويد خدمات التعليم العالي حيث يعتبر التعليم أحد العناصر الأساسية للحصول على هذا الرأسمال وزيادة إنتاجيته والمساهمة في النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق تسعى هيئة التعليم العالي إلى « تعزيز فرص التميز» بتوفير الفرص التعليمية للطلبة المتفوقين للدراسة في أفضل الجامعات في العالم.

وتحرص هيئة التعليم العالي على أن تلبي هذه الفرص التعليمية احتياجات سوق العمل القطري من خلال توفير التوجيه والإرشاد المهني للطلبة وذلك بالموامءمة بين ميولهم، قدراتهم وقيمهم من جهة، واحتياجات سوق العمل القطري من جهة أخرى.

مبادئ هيئة التعليم العالي

تستند الهيئة إلى خمسة مبادئ أساسية للوصول لأهدافها وهي:

أولا: الجودة

تدعم هيئة التعليم العالي الدراسة في الجامعات ذات المستوى الأكاديمي العالي المتميز لاكتساب أساليب التعلم الذاتي والتعلم المستمر تبعا لمعايير الجودة العالمية.

ثانيا: المرونة

تتيح هيئة التعليم العالي للطلبة الفرصة لاختيار الدولة والتخصص العلمي الذي يتناسب مع قدراتهم وميولهم وقيمهم وبما يتوافق واحتياجات سوق العمل القطري.

ثالثا: المسؤولية

تسعى هيئة التعليم العالي إلى إذكاء روح المسئولية لدى الطلبة بحيث تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في عملية التعلم و الانخراط في المجتمع الأكاديمي.

رابعا: الكفاءة

يتم تحقيق ورفع مستويات الكفاءة لدى الطلبة من خلال الاستمرار والنجاح في البرامج الأكاديمية التي توفرها هيئة التعليم العالي.

خامسا: الدعم

توفر هيئة التعليم العالي خدمة مساعدة الطلبة قبل وأثناء عملية الابتعاث، حيث يقدم مركز الإرشاد والتطوير المهني المساعدة في اختيار التخصص والجامعة المناسبة، ويرشدهم خلال فترة التقديم للتأكد من استيفاء متطلبات الجامعة والبعثة، وأخيرا تقدم الهيئة للطالب المعلومات الكافية عن فرص التوظيف المتوافرة بعد التخرج.

اسهامات ملموسة

وفي المحور الثالث والأخير استعرض الدكتور / وليد البرماني تجربة سلطنة عمان في التعليم العالي حيث قدم ورقته إليكم ما جاء فيها :

يأتي التعليم العالي في أرقى سلم المراحل التعليمية ، ويشمل كل أنواع التعليم الذي يأتي بعد التعليم الثانوي.

ونظراً للتطور المتسارع على المستوى العالمي والمحلي، فقد أصبح إعداد أجيال من الشباب المتعلم والمتدرب على مستويات عليا ضرورة ملحة تفرضها متطلبات التنمية الشاملة حتى تتوافر للدولة كفاءات ماهرة قادرة على التعامل مع المتغيرات الدولية ومعطيات التكنولوجيا الحديثة، والمقدرة على التفاعل والاستفادة من كل المستجدات.

وتقوم وزارة التعليم العالي في السلطنة، منذ إنشائها في عام ١٩٩٤م، بالعمل على النهوض بالتعليم العالي في السلطنة. كذلك كان للقطاع الخاص العماني الإسهامات الملموسة، بعد أن أتيحت له الفرصة للاستثمار في هذا المجال فقام بإنشاء جامعات وكليات خاصة للمساهمة في احتياجات السلطنة من الكوادر المؤهلة علميا وفنيا.

واقع التعليم العالي:

في السبعينيات، اقتصرت الدراسات فوق الثانوية العامة على البعثات الدراسية الخارجية، والتي لعبت دورا أساسيا في تأهيل وتدريب الكوادر العمانية.

وبدأت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بالظهور في بداية الثمانينيات بإنشاء المعهد المصرفي العماني (معهد الدراسات المصرفية والمالية ، حاليا) في عام ١٩٨٣م، لإعداد القوى اللازمة للعمل بالقطاع المصرفي ، ثم الكليات المتوسطة للمعلمين في عام ١٩٨٤م ، والتي أصبحت كليات التربية.

كما تم في نفس العام افتتاح الكلية الفنية الصناعية (الكلية التقنية العليا حالياً) وذلك لتلبية حاجات السوق المحلي من التخصصات المهنية، وتم في تلك الفترة أيضا إنشاء بعض المعاهد الصحية لإعداد الممرضين العمانيين للعمل بالمستشفيات الحكومية، كما تم في عام ١٩٨٦م افتتاح معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد، والذي أصبح معهد العلوم الشرعية، لإعداد وتأهيل القضاة والدعاة.

وتوجت المسيرة التعليمية في السلطنة بافتتاح جامعة السلطان قابوس في عام ١٩٨٦م.

وانطلاقا من مبدأ الشراكة الوطنية بين القطاعين الخاص والحكومي وفي ضوء التوجيهات العالمية نحو تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل بعض المرافق، فقد كانت التوجيهات السامية بدعوة القطاع الخاص إلى إنشاء الجامعات والكليات والمعاهد العليا الخاصة تحقيقا لتلك الغايات.

ولقد بادر القطاع الخاص بإنشاء عدد من الجامعات والكليات الجامعية الخاصة حتى بلغت ما يزيد على (١٥) مؤسسة.

ولما كان من الضروري تنظيم عملية قيام القطاع الخاص بمهمته في تقديم التعليم العالي على النحو المستهدف لذلك، فقد صدر المرسوم السلطاني السامي رقم ٩٩/٤١ الخاص بنظام الجامعات الخاصة، ثم صدرت اللائحة التنفيذية للقانون بالقرار الوزاري رقم ٩٩/٣٦ ٠

وانطلاقا من حرص الحكومة الرشيدة على دعم القطاع الخاص، فقد صدر المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠٠٠/٦٧ الذي حدد أوجه الدعم التي تقدمها الحكومة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، كتوفير الأراضي، والإعفاءات الجمركية من بعض الرسوم ، إضافة إلى منح الجامعات الخاصة مبلغ يعادل ٥٠٪ من رأس مال المؤسسة المدفوع وبحد أقصى ثلاثة ملايين ريال عماني ثم صدرت المكرمة السلطانية للجامعات الخاصة بدعم الجامعات الخاصة بمبلغ (١٧) مليون ريال عماني، أي ما يزيد على (٤٢) مليون دولار تقريبا.

كذلك اتخذ مجلس التعليم العالي قرارا بابتعاث عدد (١٠٠٠) طالب وطالبة سنويا من أبناء أسر الضمان الاجتماعي للدراسة بهذه المؤسسات وهو ما يعتبر بمثابة دعم غير مباشر من الحكومة لهذه المؤسسات.

البرماني: في سلطنة عمان توجت المسيرة التعليمية بافتتاح جامعة السلطان قابوس عام 1986م